

الرياض تترقب ولادة ثالث أكبر بنك خليجي

الرياض - تترقب السعودية ولادة ثالث أكبر مصرف من حيث قيمة الأصول في منطقة الخليج مع بداية الربع الرابع من العام الحالي، في أحدث خطوات الاندماج التي يشهدها القطاع المصرفي في أكبر مصدر للنظ حول العالم. ويقول محللون إن اندماج البنك الأهلي التجاري، أكبر بنوك السعودية، ومناقسه الأصغر مجموعة سامبا المالية لإقامة كيان مدمج، تعد قفزة عملاقة ستزيد من تسانة القطاع المصرفي في أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن تبلغ أصول الكيان الجديد بعد إتمام العملية نحو 802 مليار ريال (214 مليار دولار)، كما أنه سيرتفع من قيمة أسهمه في البورصة بشكل كبير. وكان البنك الأهلي التجاري قد قال الخميس الماضي في إشعار لبورصة الرياض (تداول) إنه وقع اتفاقاً مبدئياً مع مجموعة سامبا المالية للانندماج. ويُقدّر عرض الأهلي التجاري قيمة سهم سامبا بين 27.41 و29.32 ريال (7.82 دولار)، لتصل القيمة السوقية الإجمالية إلى 15.63 مليار دولار، وهو ما يزيد 27.5 في المئة فوق القيمة البالغة 12.3 مليار دولار على أساس سعر إغلاق الأربعاء. وتدفع أسعار النفط المنخفضة والنمو الاقتصادي الضعيف باتجاه ظهور موجة اندماج بين البنوك في أنحاء الخليج، وهو تأكيد لتحليلات سابقة للخبراء تشير إلى أن أزمة كورونا ستسرع من هذه العمليات.

وستتفرق الصفقة في حالة إتمامها أحد أضخم بنوك المنطقة من حيث الأصول، محتلاً المرتبة الثالثة بعد بنك قطر الوطني وبنك أبوظبي الأول الإماراتي. وتبلغ القيمة السوقية للأهلي التجاري نحو 30 مليار دولار، أي أكثر من مئتي سامبا، المصنّف على بيانات رفينتيف كراي أكبر بنك سعودي من حيث الأصول. ونسبت وكالة رويترز لمصدر مطلع على الصفقة قوله إن البنكين يعتزمان

مستلزمات الإنتاج لبعض الصناعات مثل الصناعات الطبية والصيدلانية. وأثرت الجائحة على التجارة الخارجية للقطاع الصناعي المصري، وسيطر التراجع على صادرات وواردات الصناعات خلال الفترة من يناير إلى أبريل الماضيين. وتقهرت بعض الصادرات الصناعية بنسب قياسية منها الجلود بانخفاض نسبتته 42 في المئة، والأثاث بنحو 35 في المئة والملابس الجاهزة بنسبة 24 في المئة.

وحسب المعهد الحكومي فإن الجزء الأكبر من الصدمة التي تلقاها القطاع الصناعي وقع بالفعل، فيما تعدد السياسات التحفيزية الاستباقية التي اتخذتها الحكومة كافية حتى الآن قياساً بما قدمته العديد من الدول الأخرى.

ويؤكد محمد عبد الحامد، مدير الآلات يعود إلى المصانع

القاهرة ترصد حزمة إنقاذ مالية لانتشال اقتصادها من الركود قروض ميسرة للمشاريع وحوافز وإعفاءات ضريبية تصل إلى ست سنوات

تسابق مصر الزمن من أجل انتشال اقتصادها من الركود عبر إطلاق حزم تمويلية ميسرة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية على استئناف الإنتاج مجدداً بعد تداعيات وباء كورونا الذي أثر على مناخ الأعمال وتسبب في تبخر الموارد المالية للبلاد.

وأوضح أن الحوافز الجديدة تشمل مظلته القطاع العام والخاص والأعمال العامة لدفع عجلة التنمية والإنتاج وتحقيق الاستقرار للنشاط الاقتصادي. وتضمن القاهرة في المبادرات التمويلية ذات سعر الفائدة المنخفض للمشروعات، فيما تجاوز حجم مبادرات البنك المركزي منذ تفشي الجائحة نحو 30 مليار دولار لمساعدة الشركات على تجاوز الأوضاع الحالية والحفاظ على العمالة.

وشملت المبادرات أيضاً نشاط السياحة وتاجيل سداد أقساط القروض وإلغاء القوائم السوداء للشركات والأفراد المتعثرين وإسقاط البعض من الديون الرديئة. ووافقت اللجنة الوزارية الاقتصادية المنبثقة عن مجلس الوزراء على تعديلات اقترحتها وزارة المالية لإعفاء بعض السلع والخدمات من ضريبة القيمة المضافة.

ويرأس اللجنة رئيس مجلس الوزراء، وتضم محافظ البنك المركزي، ووزراء البترول والثروة المعدنية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والمالية، والتعاون الدولي، وقطاع الأعمال، والتجارة والصناعة، ورئيس هيئة الرقابة المالية، والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار.

وتتضمن الحزمة إعفاءات المصانع من مديونيات وغرامات قيمتها 330 مليون دولار، كانت مستحقة عليها لقطاع البترول، وهي ناتجة عن إخلال المصانع ببنود العقود الخاصة بتوريد الغاز الطبيعي. وجرى تخفيض سعر الغاز الطبيعي للنشاط الصناعي مرتين متتاليتين خلال التسعة أشهر الماضية لدعم تنافسية الصناعة، فيما جرى في مارس الماضي تخفيض سعر الغاز الطبيعي لكافة الأنشطة الصناعية إلى 4.5 دولار. سبق هذه الخطوة خفض آخر في أكتوبر من العام الماضي من مستويات 8 دولارات إلى 6 دولارات لصناعة الإسمنت، ومن 7 دولارات إلى 5.5 دولار لصناعات الحديد والصلب والألمنيوم والسيراميك والبورسلين.

وتتركز الاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات، باعتبارها من الأنشطة كثيفة رأس المال، فيما تصب حزمة الحوافز في صميم مطالبها منذ سنوات. وتكبد هذه التخفيضات قطاع الطاقة المصري نحو 150 مليون دولار من إيرادات بيع الغاز للأنشطة الصناعية بالسوق المحلية.



مدير الآلات يعود إلى المصانع

القاهرة ترصد حزمة إنقاذ مالية لانتشال اقتصادها من الركود

قروض ميسرة للمشاريع وحوافز وإعفاءات ضريبية تصل إلى ست سنوات

تسابق مصر الزمن من أجل انتشال اقتصادها من الركود عبر إطلاق حزم تمويلية ميسرة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية على استئناف الإنتاج مجدداً بعد تداعيات وباء كورونا الذي أثر على مناخ الأعمال وتسبب في تبخر الموارد المالية للبلاد.

وأوضح أن الحوافز الجديدة تشمل مظلته القطاع العام والخاص والأعمال العامة لدفع عجلة التنمية والإنتاج وتحقيق الاستقرار للنشاط الاقتصادي. وتضمن القاهرة في المبادرات التمويلية ذات سعر الفائدة المنخفض للمشروعات، فيما تجاوز حجم مبادرات البنك المركزي منذ تفشي الجائحة نحو 30 مليار دولار لمساعدة الشركات على تجاوز الأوضاع الحالية والحفاظ على العمالة.

وشملت المبادرات أيضاً نشاط السياحة وتاجيل سداد أقساط القروض وإلغاء القوائم السوداء للشركات والأفراد المتعثرين وإسقاط البعض من الديون الرديئة. ووافقت اللجنة الوزارية الاقتصادية المنبثقة عن مجلس الوزراء على تعديلات اقترحتها وزارة المالية لإعفاء بعض السلع والخدمات من ضريبة القيمة المضافة.

ويرأس اللجنة رئيس مجلس الوزراء، وتضم محافظ البنك المركزي، ووزراء البترول والثروة المعدنية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والمالية، والتعاون الدولي، وقطاع الأعمال، والتجارة والصناعة، ورئيس هيئة الرقابة المالية، والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار.

وتتضمن الحزمة إعفاءات المصانع من مديونيات وغرامات قيمتها 330 مليون دولار، كانت مستحقة عليها لقطاع البترول، وهي ناتجة عن إخلال المصانع ببنود العقود الخاصة بتوريد الغاز الطبيعي. وجرى تخفيض سعر الغاز الطبيعي للنشاط الصناعي مرتين متتاليتين خلال التسعة أشهر الماضية لدعم تنافسية الصناعة، فيما جرى في مارس الماضي تخفيض سعر الغاز الطبيعي لكافة الأنشطة الصناعية إلى 4.5 دولار. سبق هذه الخطوة خفض آخر في أكتوبر من العام الماضي من مستويات 8 دولارات إلى 6 دولارات لصناعة الإسمنت، ومن 7 دولارات إلى 5.5 دولار لصناعات الحديد والصلب والألمنيوم والسيراميك والبورسلين.

وتتركز الاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات، باعتبارها من الأنشطة كثيفة رأس المال، فيما تصب حزمة الحوافز في صميم مطالبها منذ سنوات. وتكبد هذه التخفيضات قطاع الطاقة المصري نحو 150 مليون دولار من إيرادات بيع الغاز للأنشطة الصناعية بالسوق المحلية.

وقال طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، "إن تلك الخطوة تتواءم مع مبادرات الوزارة للتيسير على المصانع التي تستهلك الغاز الطبيعي".

وتضم الإعفاءات السلع والخدمات التي يتم تصديرها إلى الخارج من منتجات مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، لتحفيز تلك المشروعات على العمل والإنتاج. كما تشمل المنتجات الخارج، خاصة ومدخلات إنتاج صناعة الورق وخدمات

الصرف الصحي وتقنية وتحلية المياه، وإعفاءات قطاع الدواء والأصم، واللقاحات، والدعم وشبكات، وأكياس جمع الدم، مراعاة تأثير هذه الأصناف على شرائح كبيرة من المرضى.

وأكد مجد الدين المنزلاوي رئيس لجنة الصناعة بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن قطاع الصناعة كان يتربص منذ تفشي وباء كورونا هذه الحزمة المتكاملة التي تعزز من فرص عودته بكامل طاقته مجدداً.

وأوضح في تصريح لـ"العرب أن المصانع تكافح حالياً لاستعادة نشاطها الجزئي للأنشطة الحيوية، مما أثر على معدلات الطلب بسبب تداعيات كورونا الاقتصادية.

وتتوكل هذه الخطوات مع تراجع عدد الشركات التي تم تأسيسها في السوق المصرية خلال أبريل الماضي، إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من 5 سنوات، بالتزامن مع الإجراءات الحكومية لمواجهة انتشار فيروس كورونا.

وذكر الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء أن عدد الشركات التي تم تأسيسها في أنحاء البلاد خلال أبريل بلغ 246 شركة، مقابل 1951 شركة خلال شهر المقارنة من العام الماضي.

وبشكل عام تشهد أعداد الشركات المؤسسة تراجعاً شهرياً منذ بداية العام الحالي، حيث بلغ عدد الشركات في يناير 2501 شركة، وتراجع إلى 2398 شركة في فبراير، وواصل الهبوط إلى 1624 شركة في مارس.

واستحوذت الشركات الخدمية على أغلب الأنشطة التي تم تأسيسها خلال أبريل الماضي بنحو 52 في المئة، وحلت الشركات الصناعية في المركز الثاني بنحو 23.2 في المئة.

وتراجعت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى نحو 1.1 مليون دولار، تمثل 0.3 في المئة من إجمالي رؤوس الأموال، الأمر الذي يعكس تأثير كورونا الشديد على النشاط الاقتصادي، فيما استحوذ المصريون على 81.1 في المئة والعرب على 18.6 في المئة.

ورصد معهد التخطيط القومي التابع للحكومة المشكلات التي يعاني منها القطاع الصناعي، وقال إن جائحة كورونا أدت إلى تباطئه بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية وتراجع الطلب المحلي والدولي واختلال سلاسل التوريد العالمية المرتبطة بمصر.

وأشار إلى أن بعض المصانع في مصر عانت نقصاً شديداً في مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج، خاصة من الصين، إلى جانب ارتفاع أسعار

214 مليار دولار حجم أصول الكيان الجديد من اندماج البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية

وفي 2018، اتفق البنك السعودي البريطاني (ساب) ومناقسه الأصغر البنك الأول على الاندماج في صفقة هي الأولى من نوعها خلال الفترة الأخيرة بالقطاع المصرفي في البلاد.

وكان الأهلي التجاري وبنك الرياض قد أنهيا محادثات اندماج العام الماضي، دون إبداء أسباب.

وقال مازن السديري، رئيس إدارة الأبحاث في الراجحي المالية "نرى أن سامبا أنسب استراتيجياً من بنك الرياض وقد يتيح وفورات جيدة".

وأضاف إنه "في إطار التصور الحالي الخاص بمستويات كبيرة محتملة من القروض المتعثرة، فإن الكيان المدمج سيتمتع بواحد من أدنى معدلات القروض إلى الودائع وأعلى دقات الاستثمار".

طيران الإمارات تستأنف توسيع شبكة رحلاتها

دبي - أعلنت طيران الإمارات الجمعة عن إضافة 7 وجهات جديدة لرحلاتها المنتظمة، بعد رفع الإجراءات الاحترازية إثر الإغلاق الاقتصادي بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، والذي شمل إغلاق المجال الجوي.

وقالت الشركة المملوكة لحكومة دبي في بيان نشرته على حسابها في تويتر إن المسن الجديدة التي ستضم إلى شبكتها هي الخرطوم وعمان وأوساكا وناريتا وأثينا ولارنكا وروما.

وكانت طيران الإمارات قد أضافت قبل أيام عشر مدن جديدة لشبكة رحلاتها مع تقديم رحلات ربط عبر دبي إلى قرابة 40 مدينة، لتصل إلى 60 وجهة في أغسطس المقبل.

وتأثرت الشركة كبقية شركات الطيران العالمية واضطرت إلى التوقف بسبب المخاوف من تفشي الوباء عبر رحلاتها بعد أن اتخذت دولة الإمارات حزمة تدابير لتطبيق انتشار الفيروس.

وتأتي الخطوة بعد يوم من إعلان عادل أحمد الرضا الرئيس التنفيذي للعمليات في طيران الإمارات عن أن شركة الطيران بحاجة إلى تعديل استراتيجيتها بعد أن تسبب الوباء

وشجعت المبادرات أيضاً شركة بروكتر آند غامبل على مواصلة عمليات تعميق التصنيع المحلي والتصدير، وأعلنت عن خططها الرامية إلى ضخ استثمارات جديدة بنحو 50 مليون دولار بدءاً من العام الحالي وحتى نهاية عام 2021.

وفي سبيل ذلك ستدشن خطاً جديداً لإنتاج الكمادات الواقية، إلى جانب توسعات في عمليات الإنتاج في جميع مصانعها العاملة في مصر.

وتعد حزم الإنقاذ مؤشراً بطمئن المستثمرين على السياسات الحكومية، التي تضع في أولوياتها دعم القطاع الخاص، وحل مشكلاته في هذه الظروف الاستثنائية، الأمر الذي ينجح المشروعات الخاصة على توسيع نطاق عملها، وتحول المحنة الحالية إلى منحة استثمارية واعدة على المدى القصير.



عودة وتيرة الرحلات تدريجياً



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - أطلقت الحكومة المصرية حزمة إنقاذ جديدة لإعادة تشغيل مفاصل الاقتصاد الذي يئن بسبب تفشي وباء كورونا، أملاً في مساندة المستثمرين المصريين والأجانب، فيما تشمل مظلة الحزمة الجديدة كافة قطاعات الاستثمارات لحد الشركات على إعادة الإنتاج.

وشملت الحزمة إعفاءات في مجال الطاقة، ومد الحوافز الضريبية للاستثمارات الأجنبية لنحو ثلاث سنوات إضافية، لتصل سنوات الإعفاء إلى 6 سنوات، فضلاً عن إصدار البنك المركزي ضمانات للبنوك لإتاحة قروض بقيمة 6.25 مليار دولار بفائدة مخفضة 8 في المئة لشرروعات الصناعة والزراعة والقوات.

وتتضمن الحزمة إعفاء المصانع من مديونيات وغرامات قيمتها 330 مليون دولار، كانت مستحقة عليها لقطاع البترول، وهي ناتجة عن إخلال المصانع ببنود العقود الخاصة بتوريد الغاز الطبيعي.

وذكر طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، "إن تلك الخطوة تتواءم مع مبادرات الوزارة للتيسير على المصانع التي تستهلك الغاز الطبيعي".

وتتضمن الحزمة إعفاءات السلع والخدمات التي يتم تصديرها إلى الخارج من منتجات مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، لتحفيز تلك المشروعات على العمل والإنتاج. كما تشمل المنتجات الخارج، خاصة ومدخلات إنتاج صناعة الورق وخدمات

وتتضمن الحزمة إعفاءات السلع والخدمات التي يتم تصديرها إلى الخارج من منتجات مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، لتحفيز تلك المشروعات على العمل والإنتاج. كما تشمل المنتجات الخارج، خاصة ومدخلات إنتاج صناعة الورق وخدمات

وتتضمن الحزمة إعفاءات السلع والخدمات التي يتم تصديرها إلى الخارج من منتجات مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، لتحفيز تلك المشروعات على العمل والإنتاج. كما تشمل المنتجات الخارج، خاصة ومدخلات إنتاج صناعة الورق وخدمات

وتتضمن الحزمة إعفاءات السلع والخدمات التي يتم تصديرها إلى الخارج من منتجات مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، لتحفيز تلك المشروعات على العمل والإنتاج. كما تشمل المنتجات الخارج، خاصة ومدخلات إنتاج صناعة الورق وخدمات